الا الي مفعول واحد فان كان مما يسمع نحو اذا وان كان عينا
فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال وهو على
حذف مضاف اي سمعت صوت زيد في حال كونه يتكلم
وهذه الحال مبينة واحتج ابن السيد لقولهم بانها من
افعال الحواس وافعال الحواس كلها تتعدى الي مفعول واحد
وبانها لو تعدت الي اثنين لكانت اما من باب اعطي او من باب
ظن ويبطل الاول كون الثاني فعلا والفعل لا يكون في موضع
الثاني من باب اعطي ويبطل الثاني انه لا يجوز الغاوها وباب
ظن يجوز فيه الالغا اه همع وللاخفش ومن وافقه الثاني اختيارهم
ودفع هذا الابطال بان من باب ظن ما لا يجوز الغاوه كهب
وتعلم وافعال التصيير كما ياتي فلتكن سمع مثل ما ذكر فتدبر
لقيام معانيها اي التضمينية   جزي ابتدا اي
جزي جملة ذات ابتدا وعبارته توهم جواز كون المفعول الثاني
جملة انشائية وليس كذلك ولهذا قال في تسهيله ولهما
اي المفعولين من التقديم والتاخير ما لهما مجردين اي عن هذه
الافعال ولثانيهما من الانقسام والاحوال ما لخبر كان اه قال
الدماميني اي الاحوال انه لا يكون جملة طلبية ولهذا قال ما لخبر
كان ولم يقل ما لخبر المبتدا واما قول ابي الدردا وجدت الناس
اخبر تقله فعلى اضمار القول اي وجدت الناس مقولا في حق
كل واحد منهم اخبر تقله كما اول قول الشاعر وكوني بالمكارم
ذكريني بانه بمعنى اي تذكريني   اي بمعنى علم الخ
مضارع المبني للمفعول فانه استعمل بمعنى اظن ولم
يستعمل بمعنى اعلم وان استعمل في الاكثر اريت بمعنى اعلمت

نقل

نقله اللقاني عن الرضي   يرونه اي يظنون البعث ممتنعا
ونعلمه واقعا لان العرب تستعمل البعد في الانتفا والقرب
في الحصول قال الشيخ يحيى لا يخفى انهم جازمون بالبعد فحمله
على الظن مشكل الا ان يجعل الظن مجازا بمعنى الاعتقاد الجازم المخالف
للواقع   او من الراي بمعنى الاعتقاد الناشي عن اجتهاد يقال
راي ابو حنيفة حل كذا اي اعتقد حله فيتعدى الي واحد
ولا يرد راي ابو حنيفة كذا حلالا لجواز ان يكون بمعنى ظن او علم
لكن صرح بعضهم كما في الدماميني بان راي الاعتقادية منقولة
الي اثنين وقال الرضي لا دلالة في قولك راي ابو حنيفة كذا على
ان رايه التي من الراي متعدية الي واحد دايما لجواز ان يتعديه
تارة الي مفعولين كراي ابو حنيفة كذا حلالا وتارة الي واحد
هو مصدر ياتي هذين المفعولين مضافا الي اولهما كراي ابو حنيفة
حل كذا لما قد تستعمل غير المتقدمة لا تتعين هذه الاستعمال اه
وهذا صريح في جواز استعمال افعال هذا الباب متعدية الي واحد
هو مصدر ياتي الجزئين مضافا الي اولهما من غير تقدير مفعول ثان
لان هذا المصدر هو المفعول به في الحقيقة كما صرح به الرضي
غير مرة فليجز الاقتصار عليه في العبارة وفي الدماميني ما يخالف
ذلك وعلله بان المضاف اليه غير مقصود لذاته بل لغيره وهذه
الافعال مستدعية في المعنى لشيئين تنعقد منهما المعنى المراد
فشرطوا استقلال كل منهما بنفسه فلا يكون احدهما كالتتمة
للاخر وهو قابل للبحث وما قدمناه عن الرضي اوجه فتامل
اصابته بالسهم عضو ذو شعبتين في القلب   اخالك بكسر
الهمزة على غير قياس وذا هو المفعول الثاني تقتضي الطرو اي

Copyright © King Saud University